

## إذا تمسكت ببكين.. الرياض قد لا تحصل على ضمانت أمنية أمريكية

ربما تقرر الولايات المتحدة عدم منح السعودية ضمانت أمنية، إذ اتضح لها أن مثل هذه الخطوة قد لا تؤدي إلى تراجع نفوذ الصين على المملكة، التي توصف بأنها "شريك مثير للمشاكل"، بحسب تحليل بمؤسسة "كارنيجي" البحثية في واشنطن (Carnegie) ترجمة [الخليج الجديد](#).

وقالت المؤسسة إنه "نادرًا ما كانت العلاقة، التي دامت سبعة عقود بين الولايات المتحدة وال سعودية، مشحونة أكثر من الفترة الراهنة، باستثناء محتمل للحظر النفطي بين عامي 1973 و 1974 وهجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 الإرهابية".

وتات بعده: " انهارت مقاومة النفط مقابل الأمان التي حافظت على العلاقة، إذ فطمت واشنطن نفسها عن اعتمادها على الهيدروكربونات السعودية، وأصبحت الرياض تشك في التزام أمريكا بالأمن السعودي".

وأضافت أنه "في عهد ولد العهد السعودي محمد بن سلمان، تواصل المملكة السعي للحصول على مساعدة وتعاون من الولايات المتحدة، لكنها ترى أن ذلك متواافق مع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية المعززة مع الصين وروسيا (المنافسين الاستراتيجيين للولايات المتحدة) ومجموعة من القوى الأخرى".

و"لم تلتفت الرياض إلى دعوات الولايات المتحدة المتكررة لزيادة إنتاج النفط بعد الغزو الروسي لأوكرانيا (منذ فبراير/ شباط 2022)، وبدلاً من ذلك قامت بتنسيق تخفيضات الإنتاج (مع روسيا) من خلال تحالف "أوبك+": مما أدى إلى رفع أسعار الوقود العالمية وقوص العقوبات الغربية"، بحسب المؤسسة.

ديناميكية جديدة

و"يشير المراقبون في واشنطن إلى أن الشريك الأكبر (ال سعودية) المفترض للولايات المتحدة في الشرق

الأوسط لم يتصرف كشريك على الإطلاق. لكن الحرب الحالية بين إسرائيل و(حركة) حماس (منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي) تضيف ديناميكية جديدة"، كما زادت المؤسسة.

وأوضحت أن "السعودية مهتمة للغاية، كما هو حال إدارة (الرئيس الأمريكي جو بايدن، بعملية التطبيع مع إسرائيل. لقد أبطأت الحرب هذه العملية، لكنها لم تخرجها عن مسارها، ويمكن لواشنطن أن تتطلع إلى الرياض للعب دور رئيسي في بيئة ما بعد المراوغ (الراهن)".

وفقاً لتقارير إعلامية أمريكية وإسرائيلية، عرضت السعودية تطبيع العلاقات بين المملكة وإسرائيل مقابل توقيع الرياض معاها دفاع مشترك مع واشنطن والحصول على أسلحة أمريكية أكثر تطوراً وتشغيل دورة وقود نووي كاملة، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم داخل المملكة، بالإضافة إلى التزامات إسرائيلية نحو إقامة دولة فلسطينية.

وقالت المؤسسة إن "بعض المحللين يرون أن تعميق علاقات الرياض مع المنشقين للولايات المتحدة (الصين وروسيا) هو بمثابة حيلة نفوذ للحصول على ضمانات أمنية أعمق من واشنطن".

ولفتت إلى أنه "قبل اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس، كان المسؤولون الأمريكيون وال سعوديون يتتفاوضون على صفقة سعودية إسرائيلية تتطلب التزامات استراتيجية كبيرة، بينما معاها دفاع ملزمة ودعم نووي مدني".

وزادت بأن "الحرب الحالية في غزة ألقت شكوكاً على الأمر، على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين وال سعوديين أشاروا إلى أنهم ما زالوا يعتزمون استئناف المفاوضات".

## نفوذ الصين

و"من المفترض أن تتضمن الصفقة التزامات سعودية متبادلة يبدو أنها تفرض قيوداً على تعاون الرياض الاستراتيجي مع الصين، لكن خبراء يرون أنها من غير المرجح أن تلغى نفوذ الصين بالكامل"، وفقاً للمؤسسة.

وتاتي: "ومثل العديد من القوى الناشئة، تأمل الرياض أن تتمكن من الحصول على أفضل ما في العالمين: فوائد الشراكة الأمنية الأمريكية مع تعزيز العلاقات مع خصوم الولايات المتحدة".

وأردفت: "ربما يسعى محمد بن سلمان إلى تقسيم العمل، بحيث تعمل الولايات المتحدة كشريك أمني استراتيجي رئيسي للسعودية، وتظل الصين شريكاً مهماً للغاية للتجارة والتعاون التكنولوجي وإدارة العلاقات مع إيران".

و"نظراً للتحفظات السعودية بشأن تبني موقف المواجهة الأمريكية تجاه الصين والقيود التي سيفرضها الكونгрس الأمريكي على أي التزامات أمنية تعهد بها الولايات المتحدة، يبقى أن نرى ما إذا كان هذا الإطار الجديد للشراكة المحدودة ممكناً أم لا"، كما تابعت المؤسسة.

وقالت إن "العلاقات الأمريكية السعودية موضوع اختبار الآن بشأن ما إذا كانت ستشهد تصحيحاً كبيراً في مسارها وتكون قادرة على إيجاد التوازن الصحيح الذي يخدم مصالح البلدين".

وزادت بأنه "يبدو أن الكثير من اهتمام الولايات المتحدة بإصلاح العلاقات مع الرياض يركز على إبعاد المملكة عن علاقتها الوثيقة المتزايدة مع بكين، لكن هذا مهمة صعبة، وقد تقرر واشنطن أن تكاليف العبء الإضافي لتوفير الأمان لمثل هذا الشريك المثير للمشاكل (السعودية) لا تستحق الفوائد الهاوية وغير المؤكدة لتقليل نفوذ بكين".

المصدر | كارنيجي - ترجمة وتحرير الخليج الجديد